عنوان الظرف في الممنوع من الصرف

ومعه

شذا الصرف على عنوان الظرف

العنوان / عنوان الظرف في الممنوع من الصرف

ومعه / شذا الصرف على عنوان الظرف

عدد الصفحات / (٤٨)

الشيخ العلامة / محمد أحمد محمد عاموه

الإخراج والتصميم الفـني / أكرم عمر علي السلموني

رقم التسلسل / لدار الأشاعرة للنشر والتوزيع (١٠٣٢)

حقوق الطبع محفوظه للمؤلف

الطبعة الأولى ١٤٣٨هـ / ٢٠١٧م



مرخص من مكتب الثقافة ـ بمحافظة الحديدة

سلسلة علوم العربية (٢)

عنوان الظرف في الممنوع من الصرف

ومعه

شذا الصرف على عنوان الظرف

لفضيلة الشيخ العلامة

محمد أحمد محمد عاموه


بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين أما بعد فهذه رسالة لطيفة في الممنوع من الصرف سميتها (عنوان الظرف) كتبتها لبعض طلبة العلم المستفيدين نزولاً عند رغبتهم وتفريجاً لكربتهم راجياً من الله عز وجل أن يتقبل مني ذلك ويكتب له القبول وينفع به طلاب العلم والمسلمين أجمعين ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم وهو حسبي وكفى ونعم الوكيل .

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين

اعلم أن الكلام عند النحاة هو اللفظ المركب المفيد بالوضع وأجزاء الكلام التي يتركب من مجموعها لا من جميعها ثلاثة اسم وفعل وحرف[1] ويتعلق بكل واحد من الثلاثة خمسة مباحث وهاك الكلام على الاسم لأنه محل بحثنا .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين أما بعد . فهذه تعليقات على رسالتي المسماة عنوان الظرف في الممنوع من الصرف سميتها (شذا العرف) راجياً من الله أن يكتب لها القبول بمنه وكرمه فإنه أعظم مأمول وأكرم مسئول آمين ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين

(١) اعلم أن التقسيم قسمان أحدهما تقسيم الكلي إلى جزئياته وعلامته صحة صدق اسم المقسوم على كل واحد من أقسامه كما في تقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف لأنه يقال الاسم كلمة والفعل كلمة والحرف كلمة .

وثانيهما تقسيم الكل إلى أجزائه وعلامته عدم صحة صدق اسم المقسوم على كلّ واحد من أقسامه كما في تقسيم الكلام إلى هذه الثلاثة فلا يصح أن يقال الاسم كلام والفعل كلام والحرف كلام .

والأجزاء قسمان حقيقية وعرفية فالأولى ما ينعدم الكل بانعدام بعضه كالرأس بالنسبة إلى البدن والماء والعسل والخل بالنسبة إلى السَّكنجين وهو ما ركب من ماء وعسل وخل فإن البدن ينعدم بانعدام الرأس والسَّكنجين ينعدم بانعدام الماء مثلاً .

والثانية ما لا ينعدم الكل بانعدام بعضه كالظفر والشعر بالنسبة إلى البدن وكالاسم والفعل والحرف بالنسبة إلى الكلام فإذا وردت القسمة فلا بد من ثلاثة أشياء المقسم والقسيم والقسم فالمقسم المحل الذي وردت عليه القسمة كالكلام والقسيم ما كان مبايناً للشيء ومندرجاً معه تحت أصل كليٌّ هو أعم منهما كالاسم مع الفعل والحرف والقسم هو ما يندرج تحت أصل كلي هو أعم منه كالاسم في الكلام . ا. هـــ .

فيوضات قيوميه صــ١٦

الاسم

يتعلق بالاسم خمسة مباحث

الأول معناه والثاني اشتقاقه والثالث أقسامه والرابع علامته والخامس حكمه . وتفصيله كالتالي :

١ – معناه : هو لغة ما دل على مسماه .

اصطلاحاً : كلمة دلت على معنى[١] في نفسها ولم تقترن بأحد الأزمنة الثلاثة .

٢ – اشتقاقه : قال البصريون إنه مشتق من السمو وهو العلو لعلو مسماه أو لأنه علا على قسيميه الفعل والحرف بالإعراب وذهب الكوفيون إلى اشتقاقه من السِّمة وهي العلامة لكونه علامة على مسماه.

(١) المعنى له إطلاقان الأول ما يفهم من اللفظ أي المدلول الذي يدل عليه اللفظ وضعاً سواء أكان هذا المدلول ذاتاً كمدلول لفظ زيد فإن الواضع وضعه ليدل على الذات المتشخصة أي المعينة بأوصافها الخاصة بها ككونه ابن فلان المولود في بلدة كذا ... الخ أو كان معنى كمدلول لفظ العلم والحياة والإرادة .... الخ .

والثاني ما يقابل الذات ويغايرها وحينئذٍ لا يتناول إلا الأمور المعنوية . والمراد هنا الإطلاق الأول .

٣- أقسامه : هي ثلاثة

(١) مظهر وهو ما دل على مسماه بلا قيد التكلم والخطاب والغيبة كزيد مثلاً .

(٢) مضمر وهو ما دل على مسماه بقيد التكلم أو الخطاب أو الغيبة كأنا وأنت وهو .

(٣) ومبهم وهو ما دل على مسماه بقيد الإشارة إليه أو الصلة كهذا والذي .

وهذا التقسيم باعتبار اللفظ الموضوع للدلالة على المعنى بقرينة أو غيرها أما باعتبار المعنى الموضوع له فإلى اسم ، وكنية ، ولقب ، ونكرة وعلم شخصي ، وعلم جنسي واسم جنس جمعي ، وأحادي ، وإفرادي ، واسم جمع ، وجمع .

٤- علامته : علامات الاسم ست واحدة معنوية وخمس حسية .

فالمعنوية هي الإسناد[1] وهو ضم كلمة إلى كلمة أخرى على وجه يفيد كقمت وقعدت .

والخمس الحسية ثلاث في أوله واثنتان في آخره الأولى أل كالرجل والثانية ياء النداء كـ (يا زيد) والثالثة حروف الخفض[2] والاثنتان التي في آخره هما الخفض[3] والتنوين[4]

---

(١) هذه العلامة التي يستدل بها على اسمية ضمائر الرفع والنصب والجر حيث لا تقبل غيرها من العلامات الخمس الآتية .

(٢) هي من وإلى وعن وفي ورب والباء والكاف واللام وحروف القسم وهي الواو والباء والتاء ومذ ومنذ وحتى وخلا وحاشا وعدا .

(٣) الخفض عبارة عن الكسرة التي تحدث عند دخول عامل الخفض نحو (مررت بزيد) .

(٤) التنوين هو نون ساكنة زائدة تلحق آخر الاسم لفظاً وتفارقه خطاً ووقفاً وأقسامه أربعة

١- تنوين التمكين

هو اللاحق للأسماء المعربة ما نُوِّن منها كان متمكناً أمكن وما لم ينون كان متمكناً غير أمكن كزيد وإبراهيم .

٢- تنوين التنكير

هو اللاحق للأسماء المبنية فرقاً بين معرفتها ونكرتها ما نون منها كان نكرة وما لم ينون كان معرفة (كصهٍ وسيبويه) .

٣- تنوين العوض

هو اللاحق لحينئذٍ ويومئذٍ وكلٍ ويكون عوضاً عن جملة أو جمل أو مفرد أو حرف .

٤- تنوين المقابلة

هو اللاحق لجمع المؤنث السالم في مقابلة النون في جمع المذكر السالم (كهندات) .

٥- حكمه : هو الإعراب وما جاء منه مبنياً فهو على خلاف الأصـل . يسأل عن سببه .

قال في الكافية صـ٣٦ (ثم نقول أصل الاسم الإعراب ......)

وجاء في أوضح المسالك صـ٢٩ ج١

الاسم ضربان معرب وهو الأصل ويسمى متمكناً ومبنـي وهـو الفرع ويسمى غير متمكن وإنما يبنى الاسم إذا شـابه الحـرف وأنـواع الشبه ثلاثة

أحدها الشبه الوضعي . وضابطه

« أن يكون الاسم على حرف أو حرفين (سواء أكان ثاني الحرفين حرف لين أم لم يكن على الراجح) فـالأول كتـاء قمـت فإنهـا شـبيهة بنحو باء الجر ولامه وواو العطف وفائه والثاني كـ(نا) من قـُمنا فإنها شبيهة بنحو قد . وبل .

وإنما أعرب نحو أبٍ وأخ لضـعف الشـبه بكونـه عارضـاً فـإن أصلهما أبوُ وأخوُ بدليل أبوان وأَخوان »

الثاني الشبه المعنوي وضابطه

« أن يتضمن الاسم معنى من معاني الحروف سواء وضع لذلك المعنى حرف أم لا ، فالأول كـ (متى) فإنها تستعمل شرطاً نحو (متى تقم أقم) وهي حينئذٍ شبيهة في المعنى بإن الشرطية وتستعمل أيضاً استفهاماً نحو (مَتَىٰ نَصۡرُ ٱللَّهِ) وهي حينئذٍ شبيهة في المعنى بهمزة الاستفهام .

وإنما أعربت أي الشرطية في نحو (أَيَّمَا ٱلۡأَجَلَيۡنِ قَضَيۡتُ) والاستفهامية في نحو (فَأَيُّ ٱلۡفَرِيقَيۡنِ أَحَقُّ) لضعف الشبه بما عارضه من ملازمتها للإضافة التي هي من خصائص الأسماء[1].

---

(١) فإن قلت فلماذا بنيت لدن مع أنها ملازمة للإضافة مثل أي ؟

فالجواب عن ذلك أن نذكرك أولاً بأن للعرب في (لدن) لغتين إحداهما الإعراب وهي لغة قيس وعلى هذا يسقط هذا السؤال ويصبح كلام النحاة مستقيماً وهو أن الإضافة التي هي من خصائص الأسماء إذا لازمت كلمة = وكان في هذه الكلمة شبه للحرف عارض لزوم الإضافة شبه الحرف ، فبقيت على ما هو الأصل في الاسم وهو الإعراب .

واللغة الثانية في (لدن) البناء وهي لغة عامة العرب ويعتذر عن هذه اللغة بأن هؤلاء قد وجدوا في (لدن) شبهاً للحرف من جهة اللفظ لأنهم قد قالوا فيها (لـُـد) فهي على حرفين كما وجدوا فيها شبهاً معنوياً لأنها موضوعة لمعنى نسبي وهو أول الغاية في الزمان أو المكان ووجدوا فيها شبهاً استعمالياً وهو لزوم استعمالها في وجه واحد وامتناع الإخبار بها أو عنها بخلاف عند التي بمعناها فإنها تجيء فضله وتجيء عمده فلما وجدوها قوية الشبه بالحرف من عدة أوجه جنحوا إلى اعتبار هذا الشبه ولم يبالوا بالإضافة أ.هـ عدة السالك صـ ٣٠-٣١ .

والثاني نحو هنا فإنها متضمنة لمعنى الإشارة وهذا المعنى لم تضع العرب له حرفاً ولكنه من المعاني التي من حقها أن تؤدى بالحروف لأنه كالخطاب والتنبيه فهنا مستحقة للبناء لتضمنها لمعنى الحرف الذي كان يستحق الوضع .

الثالث الشبه الاستعمالي وضابطه

« أن يلزم الاسم طريقة من طرائق الحروف كأن ينوب عن الفعل ولا يدخل عليه عامل فيؤثر فيه وكأن يفتقر افتقاراً متأصلاً إلى جملة .

فالأول كـ (هيهات وصه وأوَّه) فإنها نائبة عن بَعُدَ وأسكت وأتوجع ولا يصح أن يدخل عليها شيء من العوامل فتتأثر به فأشبهت (ليت ولعل) مثلاً ألا ترى أنهما نائبان عن أتمنى وأترجى ولا يدخل عليهما عامل .

واحترز بانتفاء التأثر من المصدر النائب عن فعله نحو (ضربا) في قولك (ضربا زيداً) فإنه نائب عن (اضرب) وهو مع هذا معرب وذلك لأنه تدخل عليه العوامل فتؤثر فيه تقول (أعجبني ضرب زيد وكرهت ضرب عمرو وعجبت من ضربه) ((واعلم أنه إنما تدخل عليه العوامل فتؤثر فيه إذا ناب عن (أن) المصدرية والفعل والأمثلة الثلاثة مما ناب فيه المصدر عن (أن) والفعل وليس من المصدر الذي ناب عن فعل الأمر)) .

والثاني كإذ وإذا[1] وحيث والموصولات ألا ترى أنك تقول (جئتك إذ) فلا يتم معنى (إذ) حتى تقول (جاء زيد ونحوه) .ا.هـ كلام التوضيح بحذف وزيادة من عدة السالك .

وما سلم من مشابهة الحرف فمعرب وهو نوعان

١- متمكن أمكن هو المعرب المنصرف كمحمد وبكر وعلي وخالد .... الخ ويعرف أيضاً بقولهم هو ما لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف والمؤدى واحد .

٢- متمكن غير أمكن[2] هو المعرب الذي سلم من شبه الحرف ولم يسلم من شبه الفعل فمنع من الصرف ويقال له الممنوع من الصرف ولقد اختلف علماء العربية في حده بناء على الاختلاف في تعريف الصرف فقيل هو المسلوب منه التنوين بناء على أن الصرف

---

(١) فإن قلت إنّ (إذ وإذا) ملازمان للإضافة وقد علمنا أن الإضافة مما يختص بالأسماء فلماذا لم يعربا كما أعربت (أي) الشرطية والاستفهامية لملازمتهما للإضافة فالجواب عن ذلك أن نبين لك أن ملازمة الإضافة على ضربين الأول ملازمة الإضافة إلى مفرد وهذا هو الذي يعارض شبه الحرف وبسببه أعربت (أي) لأنها ملازمة للإضافة إلى مفرد ، والثاني ملازمة الإضافة إلى جملة وهذا النوع الثاني لا يعارض شبه الحرف و إذ و إذا يلازمان الإضافة للجملة فلا يعارض ذلك مشابهتهما للحرف لأن الإضافة بالجملة في تقدير الانفصال فكأنه لا إضافة فافهم ذلك أ.هـ عدة السالك صـ٣٢-٣٣

(٢) جاء في مجيب الندا اعلم أن الاسم إن أشبه الحرف بني وسمي غير متمكن وإلا أعرب وسمي متمكناً ثم المتمكن إن لم يشبه الفعل صرف وسمي أمكن وإلا منع من الصرف وسمي غير منصرف وغير أمكن .ا . هـ ج٢ صـ١٨٠ .

ما في الاسم من الصوت أخذاً من الصريف وهو الصوت الضعيف وقيل هو المسلوب منه التنوين والجر معاً بناء على أن الصرف هو التصرف في جميع المجاري قال أبو حيان وهذا الخلاف لا طائل تحته انظر همع الهوامع للسيوطي صـ٢٢ وهل عدم دخول الجر والتنوين على الممنوع من الصرف بطريق الأصالة أو عدم دخول التنوين بطريق الأصالة وعدم دخول الجر بطريق التبع فيه خلاف والتحقيق الثاني قاله العلامة يس في حاشيته على مجيب الندا ج٢ صـ١٨٠ .

ومشابهة الاسم للفعل بيانها كالتالي

اعلم أن الفعل فيه علتان كل واحدة منهما تدل على أنه فرع عن الاسم وأن إحدى هاتين العلتين ترجع إلى لفظ الفعل والثانية ترجع إلى معناه .

فأما العلة التي ترجع إلى لفظه فهي عند البصريين كونه مشتقاً ومأخوذاً من لفظ المصدر الذي هو اسم والمأخوذ فرع عن المأخوذ منه وإنما قلنا عند البصريين لأنهم هم الذين ذهبوا إلى أن المصدر هو أصل المشتقات جميعاً ومنها الفعل بأنواعه الثلاثة .

والعلة التي ترجع إلى اللفظ عند الكوفيين هي أنه يدل بمادته أي الحروف التي يتألف منها على الحدث ويدل بهيئته أي صورته التي هو عليها على الزمان فهو مركب لدلالته على شيئين والمركب فرع عما لا تركب فيه والاسم لا تركب فيه لدلالته على شيء واحد .

وأما العلة التي ترجع إلى معنى الفعل وتدل على أنه فرع ومحتاج فهي أنه لما دل على الحدث احتاج وافتقر إلى محدث هذا المحدث هو الفاعل ومن المعلوم أن الفاعل لا يكون إلا اسماً صريحاً أو مؤولاً .

إذا علمت هذا سهل عليك أن تدرك أن في طبيعة الفعل دلالة على أنه فرع من جهة لفظه ومن جهة معناه ، وأنت تعلم أن الفعل لا يدخله الجر فإذا وجد في اسم ما علتان فرعيتان ترجع إحداهما إلى اللفظ وترجع الأخرى إلى المعنى فقد أشبه الفعل من هذه الناحية وحينئذٍ ينبغي أن يأخذ الحكم الذي استقر للفعل وهو ألا يدخله التنوين ولا الجر وهذا هو الذي يسمى الاسم الذي لا ينصرف . ا.هـ عدة السالك صـ٧٢ .

ومن نصوص علماء العربية في هذا ما جاء في مجيب الندا شرح قطر الندى للفاكهي ج٢ صـ١٨٠ .

والمعتبر من شبه الفعل في منع الصرف كون الاسم فيه علتان فرعيتان إحداهما لفظية والأخرى معنوية أو فرعية تقوم مقامهما لأن

في الفعل فرعيتين عن الاسم إحداهما لفظية وهي اشتقاق من المصدر[1] والأخرى معنوية وهي افتقاره إلى الفاعل والفاعل لا يكون إلا اسماً فلا يكمل شبه الاسم بالفعل بحيث يحمل عليه في الحكم إلا إذا وجدت فيه الفرعيتان أو قام مقامهما وحينئذٍ يثقل كالفعل فلا يدخله كسر ولا تنوين . ا.هـ .وفي الفتوحات القيومية صـ٧٤ (وإنما منع من الصرف لشبهه بالفعل في اشتماله على علتين[2] فرعيتين مختلفتين مرجع إحداهما إلى اللفظ والأخرى إلى المعنى أو علة فرعية تقوم مقام علتين

(١) تقدم أن هذا عند البصريين .

(٢) جاء في عدة السالك صـ٧٢ ج١ أن تسمية النحاة كل واحد من العلمية والتأنيث مثلاً علة واشتراطهم وجود علتين مبني على نوع من التساهل والمجاز لأن كل واحد من الاثنين اللذين يجتمعان في الاسم فيقتضيان منعه من الصرف جزء علة وليس علة كاملة فأنت تعلم أن باجتماع الاثنين يحصل الحكم والدليل على ذلك أن العلمية وحدها لا تقتضي منع الصرف (محمد) مصروف و(علي) مصروف مع أنهما علمان وزيادة الألف والنون وحدها لا تمنع فصنوان وقنوان وسلطان ورمان مصروفة مع زيادة الألف والنون وبذلك يتقرر أن العلة التامة هي وجود علتين أو وجود واحدة تقوم مقام اثنتين مع ملاحظة شروط كل واحدة منهما .ا .هـ .

واعلم أن المراد بالعلة الخروج عن الأصل وبيانه أن الأصل في الاسم أن يكون مفرداً مذكراً نكرة عربي الوضع غير وصف ولا مزيد فيه ولا معدول ولا خارج عن أوزان الآحاد ولا شبيه بالفعل في وزنه فإن خرج الاسم عن الأصل لفقد اثنتين مما ذكر أو فقد واحدة قامت مقام اثنتين منها منع الصرف الذي هو التنوين وصار شبيهاً بالفعل أ.هـ حاشية العلامة أحمد محمد السلمي على شرح خالد الأزهري على الأجرومية صـ٣٥ . أقول وقد تقدم وجه الشبه فلا تغفل .

وذلك أن الفعل فيه علتان فرعيتان إحداهما ترجع إلى اللفظ وهي اشتقاقه لفظه من لفظ المصدر عند البصريين والمشتق فرع المشتق منه وأما عند الكوفيين فالعلة اللفظية شبه التركيب لأن الفعل يدل على الحدث والزمان والاسم يدل على الذات فقط والمركب فرع المفرد وثانيتهما ترجع إلى المعنى وهي احتياجه إلى الفاعل في الإفادة وما يحتاج فرع لما لا يحتاج فالفعل فرع عن الاسم باعتبار اللفظ والمعنى فإذا شابهه الاسم في اشتماله على مطلق العلتين لا على عين العلتين اللتين في الفعل منع فيه شيئان ممنوعان في الفعل وهما الكسرة والتنوين فالاسم الذي لا ينصرف هو ما فيه علتان فرعيتان معتبرتان من علل تسع ترجع إحداهما إلى اللفظ والأخرى إلى المعنى أو ما فيه علة واحدة تقوم مقام تلك العلتين . ا.هـ .

قال الشيخ حسن العطار في حاشيته على شرح العلامة خالد الأزهري على الأزهرية صـ٥٣ (فإن قلت لأي شيء احتيج في منع الاسم من الصرف لمشابهة الفعل من جهتين وبني الاسم إذا أشبه الحرف من جهة واحدة فهلا اكتفوا في منعه الصرف بعلة واحدة فالجواب أن المشابهة للفعل في أمر عرضي وهي ضعيفة غير ظاهرة ولا قوية بخلاف المشابهة للحرف فإنها قوية لكونها ذاتية . فإن قلت لمَ أعطي الاسم حكم الفعل ولمَ لم يعط الفعل حكم الاسم مع أن المشابهة حاصلة بينهما فالجواب أن الاسم تطفل على الفعل فيما هو خاص به وهو كونه فرعاً من وجهين وليس ذلك لمطلق المناسبة بينهما فإن قلت

لمَ لم يبن الاسم لمشابهة الفعل مع أن الفعل مبني فالجواب لضعف هذه المشابهة فإن الاسم لم يشبه الفعل لفظاً مع ضعف الفعل في البناء فإن قلت فلمَ لم يعط الاسم بهذه المشابهة عمل الفعل قلت لأنه لم يتضمن معنى الفعل الطالب للفاعل والمفعول أ.هـ من الشنواني . ا.هـ .

قوله لم يشبه الفعل لفظاً أي بحيث يكون لفظ الاسم كلفظ الفعل بل أشبهه من جهة اشتماله على فرعيتين ..... الخ

وقوله مع ضعف الفعل في البناء أي بالنسبة للحرف ولذلك لم ينفك البناء عن الحرف وانفك عن الفعل في بعض أفراده وهو المضارع الخالي من التنوين فافهم .

إذا تقرر عندك كل هذا فاعلم أن حاصل العلل الموجبة لمنع الصرف تسع[1] الأولى صيغة منتهى الجموع والثانية التأنيث وهو أنواع ثلاث :

١- تأنيث الألف المقصورة أو المحدودة .

---

(١) حصر العلل في التسع استقرائي قاله الشيخ يس في حاشيته على مجيب الندا ج١ص ـــ ٩٢ وكونها تسع كذلك هو قول الجمهور وقيل عشرة والعاشر الألف الزائدة في آخر العلم سواء كانت للإلحاق كأرطى أو التكثير كقعثرى وقيل أحد عشر هذه العشرة والحادي عشر مراعاة الأصل نحو أحمر بعد التنكير أفاده العلامة يس ج٢ صـــ ١٨٠ .

٢- وتأنيث بالتاء الظاهرة .

٣- وتأنيث معنوي .

والثالثة العلمية والرابعة العجمة والخامسة وزن الفعل والسادسة زيادة الألف والنون والسابعة العدل والثامنة التركيب والتاسعة الوصف .

وقد جمعها ابن النحاس رحمه الله في بيت من الشعر فقال

إجْمَع وَزِنْ عادلاً أنِّثْ بمعرفةٍ

ركِّب وَزِدْ عُجْمةً فالوصفُ قَدْ كَمُلا[١]

وهي قسمان ما يستقل بمنع الصرف وهو شيئان ما كان على وزن صيغة منتهى الجموع أو كان مختوماً بألف التأنيث المقصورة أو الممدودة والقسم الثاني ما يمتنع صرفه بفرعيتين وهو نوعان ما يمتنع مع العلمية وما يمتنع مع الوصفية وهذا تفصيله :

---

(١) وجمعها الجوجري بصرائح أسمائها فقال

جمع ووزن وعدل وَصْفُ معرفةٍ بتركيب عجمةٍ تأنيثٌ زيادتـُها

أولاً ما يمنع الصرف استقلالاً[1] نوعان

١- منتهى صيغة الجموع ويقال له الجمع المتناهي والجمع الذي لا نظير له في الآحاد[2] .

ضابطه كل جمع بعد ألف تكسيره[3] حرفان أولهما مكسور لفظاً كمساجد أو تقديراً كدواب[4] أو بعد ألف تكسيره ثلاثة أحرف أولها مكسور وثانيها ساكن نحو مصابيح ومحاريب وإنما قيل منتهى صيغة الجموع لأنه يأتي على صيغة تنتهي الجموع في الكلمات العربية إليها وتلك الصيغة منحصرة في مفاعل ومفاعيل .

فائـدة : هذه العلة هي العلة الأولى من العلتين اللتين كل واحدة منهما تمنع الصرف وحدها وتقوم مقام العلتين وإنما قام الجمع مقامهما لأن كونه جمعاً بمنزلة علة واحدة وهي راجعة إلى المعنى وكونه على صيغة لا نظير لها في الآحاد بمنزلة علة أخرى وهي راجعة إلى اللفظ ولهذا لو لحقته الهاء انصرف لشبهه بالمفرد حينئذٍ نحو ملائكك وصيارف وصياقل إن تجرد من التاء منع من الصرف وإن لحقته

(١) ماله علة تقوم مقام علتين .

(٢) أي لا مفرد عربياً على وزنه أ.هـ الحواشي الجوهرية صـ ٥٢ .

(٣) أي الألف التي حدثت في جمع المفرد جمع تكسير أ.هـ العطار صـ ٦٠ .

(٤) أصلها دوابب ادغم أحد المثلين في الآخر .

كملائكة وصيارفة وصياقلة صرف لمشاكلة هذه الجموع للآحاد كطواعية وكراهية .

٢- ألف التأنيث الممدودة والمقصورة فألف التأنيث المقصورة هي ألف مفردة ويمتنع صرف مصحوبها كيفما وقع سواء وقع نكرة كذكرى[١] أو معرفة كرضوى[٢] أو جمعاً كجرحى[٣] أو صفة كحبلى .

أما ألف التأنيث الممدودة فهي ألف قبلها ألف فتقلب هي[٤] همزة ويمتنع صرف مصحوبها كيفما وقع سواء وقع نكرة كصحراء أو معرفة كزكرياء أم جمعاً كأصدقاء أم صفة كحمراء .

---

(١) مصدر ذكر بمعنى تذكر .

(٢) بفتح الراء علم فرس أو جبل بالمدينة المشرفة .

(٣) جمع جريح كمريض ومرضى وقتيل وقتلى .

(٤) أي الألف الثانية همزة كراهة اجتماع ألفين وإنما قلبت هي دون الأولى لتطرفها فهي محل للتغيير ولم تحذف لفوات ما يدل على التأنيث عند حذفها ولم تحذف الأولى لئلا يفوت المد فالهمزة بدل من ألف التأنيث والممدود هو الألف الأولى وحينئذٍ فوصف ألف التأنيث بأنها ممدودة فيه تجوز باعتبار أنها السبب في حصول المد فهو من قبيل الإسناد للسبب وقيل الدال على التأنيث هو الألف الأولى والثانية مزيدة للفرق بين مؤنث أفعل ومؤنث فعلان فإن الأول مؤنثه مهموز بخلاف الثاني وعلى هذا فوصف ألف التأنيث بالمد حقيقي لا تجوز فيه وقيل هما معاً للتأنيث . ا.هـ . العطار .

فائـدة : إنما استأثر ما فيه ألف التأنيث بالمنع لأنه تأنيث لازم وإنما كان لازماً لأن ألف التأنيث غير مقدرة الانفصال فهي كـالـجـزء من الكلمة بخلاف تاء التأنيث فإنها مقدرة الانفصال فلا يقال في حبلى حبل ولا في حمراء حمر بل الألف لازمة غير منفكة بخلاف ضاربة مثلاً فإنه قد تحذف التاء ويقال ضارب .

فائـدة : هذه العلة الثانية من العلتين اللتين كل واحدة منهما تمنع الصرف وحدها وتقوم مقام العلتين وإنما قام ألف التأنيث مقامهما لأن لزوم الزيادة حتى صارت الهمزة كأنها من أصول الكلمة هي العلة الفرعية اللفظية وفرعية المعنى هي الدلالة على التأنيث قاله الشنواني وفي شرح اللب للسيد أن الألف تكون سبباً كالتاء ولزومها للكلمة من حيث أن الكلمة صيغت عليها بمنزلة تأنيث آخر فهما تأنيثان أحدهما لفظي وهو نفس الألف والثاني معنوي وهو لزومها .

ثانياً مالا يمنع الصرف استقلالاً بل لسببين متلازمين

والعلل التي توجد في الاسم وتدل على الفرعية وهي راجعة إلى المعنى اثنتان ليس غير الأولى العلمية والثانية الوصفية ولابد من وجود واحدة من هاتين العلتين في الاسم الممنوع من الصرف بسبب وجود علتين فيه . والعلل التي توجد في الاسم وتدل على الفرعية وتكون راجعة إلى اللفظ ست علل وهي التأنيث بغير ألف والعجمة

والتركيب وزيادة الألف والنون ووزن الفعل والعدل ولابد من وجود واحدة من هذه العلل مع العلمية فيه وأما مع الوصفية فلا يوجد منها إلاّ واحدة من ثلاث وهي زيادة الألف والنون أو وزن الفعل أو العدل

والحاصل أن العلل الراجعة إلى المعنى هي العلمية والوصفية وهما لا يجتمعان لأن الصفة لا تكون إلاّ نكرة والعلم من أنواع المعرفة ولا يجتمع في الكلمة الواحدة في آن واحد تعريف وتنكير فلابد إذاً من أن توجد العلمية وحدها أو الوصفية وحدها وهذه وحدها علة واحدة لابد لمنع الصرف بها من علة أخرى ترجع إلى اللفظ والعلل الراجعة إلى اللفظ هي الست المتقدم ذكرها وكلها تأتي مع العلمية والذي يأتي منها مع الوصفية ثلاث هي زيادة الألف والنون أو وزن الفعل أو العدل .

وهاك الكلام عليها مفصلاً

أولاً العلمية[1] سواء كانت شخصية كحمزة وطلحة وخديجة أو جنسية كأسامة لأن علم الجنس كعلم الشخص في الأحكام اللفظية التي منها الصرف وعدمه .

والعلمية تمنع الصرف مع

١ - التأنيث بغير ألف . واعلم أن التأنيث على ثلاثة أقسام

أ- تأنيث بالألف ب- تأنيث بالتاء[2] جـ - تأنيث بالمعنى

---

(١) وهي المراد بالمعرفة في إطلاق بعضهم قال ابن الحاجب (المعرفة شرطها أن تكون علمية) قال الجامي (وإنما جعلت مشروطة بالعلمية لأن تعريف المضمرات والمبهمات لا يوجد إلاّ في المبنيات ومنع الصرف من أحكام المعربات والتعريف باللام أو الإضافة يجعل غير المنصرف منصرفاً كما سيجيء فلا يتصور كونه سبباً لمنع الصرف فلم يبق إلا التعريف العلمي وإنما جعل المعرفة سبباً والعلمية شرطها ولم يجعل العلمية سبباً كما جعل البعض لأن فرعية التعريف للتنكير أظهر من فرعية العلمية له أ.هـ حاشية ياسين على مجيب الندا صـ ٢٦٤ .

(٢) لفظاً ومعنى أو لفظاً لا معنى فالأول كفاطمة مؤنث من جهة اللفظ لأنه لحقته علامة التأنيث وهي تاء زائدة في آخر الاسم تقلب في الوقف هاء ومن جهة المعنى لأنه علم لمؤنث والثاني كطلحة مؤنث من حيث اللفظ لأنه لحقته علامة التأنيث ولكونه علماً لرجل لم يكن مؤنثاً من جهة المعنى . وانظر العطار على الأزهرية صـ ٦١ .

أما التأنيث بالألف فتقدم الكلام عليه وهو علة تمنع الصرف وحدها فتقوم مقام علتين ، وأما التأنيث بالتاء فيمنع الصرف مع العلمية سواء كان علماً لمذكر كطلحة أو لمؤنث كفاطمة سواء كان متحرك الوسط أم ساكنه زائداً على ثلاثة أحرف أو غير زائد عليها .

أما التأنيث المعنوي وهو كون الاسم موضوعاً لمؤنث خالياً عن إحدى علامات التأنيث الثلاث وهي التاء وألف التأنيث الممدودة وألف التأنيث المقصورة فهو كالتأنيث بالتاء في اشتراط العلمية فيه فيمنع الصرف مع العلمية لكن بشرط أن يكون الاسم زائداً على ثلاثة أحرف كسعاد بضم أوله علماً لامرأة ومثله زينب ومريم لقيام الحرف الرابع مقام التاء أو ثلاثياً محرك الوسط (كسقر) علماً لطبقة من طباق جهنم واشتقاقه من الساقور وهو الحرد ومثله (لظى) فإنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث المعنوي لأن تحرك الوسط قائم مقام الحرف الرابع فثقل الاسم فوجب منع صرفه بخلاف ساكن الوسط كهند فإن سكونه يوجب الخفة فيزول بذلك أحد السببين فلذلك لم يجب منع صرفه أو يكون ثلاثياً ساكن الوسط أعجمياً (كجور) بضم الجيم وسكون الواو اسم بلد بفارس لحصول الثقل بالعجمة في لسان العرب أو يكون ثلاثياً ساكن الوسط منقولاً من المذكر إلى المؤنث كما إذا سميت امرأة بزيد فإنه بنقله إلى المؤنث حصل له ثقل عادل خفة اللفظ فمنع من الصرف فإن لم يكن شيء من ذلك بأن كان

مؤنثاً معنوياً ثلاثياً ساكن الوسط غير أعجمي ولا منقولاً من المذكر بأن كان في الأصل مؤنثاً كهند ودعد جاز الصرف نظراً إلى خفة اللفظ بالسكون فقاوم ثقل إحدى العلتين وجاز تركه نظراً لوجود العلتين العلمية والتأنيث والترك هو الأحسن عند الجمهور[1] .

ثانياً العجمة والعجمة المانعة من الصرف المراد بها أن تكون الكلمة من أوضاع العجمية سواء كانت من أوضاع الفرس أو الروم أو الهند أو الإفرنج أو الحبشة أو البربر أو غير ذلك وتعرف عجمة الكلمة

١- بنقل الأئمة لها .
٢- بخروجها عن أوزان الأسماء العربية نحو (إبرسم) فإن مثل هذا الوزن غير مستعمل في اللسان العربي .

---

(١) تحاشياً عن إلغاء العلتين وإن كان المؤنث المعنوي ثنائياً (كيد) علماً جاز فيه الوجهان أيضاً والمنع أرجح وإذا سمي مذكر بمؤنث الأصل فإن كان ثلاثياً صرف سواء كان ساكن الوسط أم متحركة (كعين) و(قدم) علمين منقولين من اسم الجارحتين وإن كان زائداً على الثلاثة (كزينب) منع وأما أسماء القبائل والبلدان التي لا يظهر فيها سبب سوى العلمية فمنها ما سمع عدم انصرافه ومنها ما سمع انصرافه ومنها ما سمع فيه الأمران ومنها ما لم يسمع فيه شيء فعدم الانصراف باعتبار أنها اسم القبيلة أو البقعة والانصراف باعتبار أنها اسم الحي أو المكان . ا.هـــ . الكواكب للأهدل .

٣- وبأن يجتمع في الكلمة من الحروف ما لا يجتمع في كلام العرب كالجيم والصاد نحو (صولجان)[١] أو الجيم والقاف نحو (منجنيق) أو الجيم والكاف نحو (سكرجه) أو تكون فيه السين والذال نحو (ساذج وأستاذ)

٤- أو يكون في أوله نون بعدها راء نحو نرجس ولا زاي بعد دال كهنداز لأن ذلك لا يكون في كلمة عربية .

٥- أو يكون عارياً من حروف الذلاقة وهو خماسي أو رباعي وحروف الذلاقة ستة وهي الفاء والراء والميم والنون واللام والباء يجمعها قولك (مُر بنفل) وذلك كإبراهيم وإسماعيل فإنها ممنوعة من الصرف للعلمية والعجمة وأسماء الأنبياء كلها أعجمية[٢] إلا محمداً وصالحاً وهوداً وشعيباً .

---

(١) الصولجان بفتح اللام والجيم .

(٢) نظمها من قال

ألا إن أســمـــاء الأنـــبـــياء سبعة لها الصرف في إعراب من يتنشد
فـــشـــيث ونوح ثم هود وصالـــح شـــعيب ولوط والنبي محـــمـــد

ويجمعها كذلك قول بعضهم (صن شمله) الصاد لصالح والنون لنوح والشين لشيث وشعيب والميم لمحمد واللام للوط والهاء لهود .

وللعطار نظم في بيان أسماء الأنبياء والملائكة والشهور وهو

وكـل أسـمـاء الـنـبـيـيـن الـعـلا فـي عـجـمـة لـهـا انـتـظام وولا
واسـتـثـن مـنـهـا أربـعـة ستسرد هـود شـعـيـب صـالـح مـحـمـد

وشرط العجمة

١) كون علميتها في اللغة الأعجمية بأن تستعمله العجم علماً ثم تستعمله العرب كذلك فهذا ممنوع من الصرف اتفاقاً نحو إبراهيم أما ما استعملته العجم اسم جنس ثم استعملته العرب علماً فممنوع من الصرف على الأصح وقيل يجب صرفه وعليه جرى الجمال بن هشام وذلك نحو (قالون) في اللغة الرومية من أسماء

أسماؤهم معروفة ومثلها لوط ونوح ثم شيت كلها

وذا لفقد علة في الأول وفقد شرط عجمة فيمن ولي

واستثن من أسماء أملاك السما رضوان ثم مالك المعظما

ومنكراً ثم نكيراً للعرب أسماؤهم منسوبة نلت الأرب

واحكم لرضوان بمنع الصرف حكم الجميع والثلاثة اصرف

لكنه بعلة الزيادة مع علم وفي السوى بالعجمة

واصرف لأسماء الشهور ما عدا شعبان ثم رمضان الصاعدا

كمثل رضوان وفي جمادى لألف التأنيث أعِ المزادا

ورجب مع صفر إن عينا فامنعهما الصرف وإلا نونا

والمنع أتى فيهما للعدل مع علمية فحز للفضل

الأجناس اسم جنس للجيد استعملته العرب في أول أحواله علماً ومن ثم لقب به عيسى راوية نافع لجود قراءته .

أما ما استعملته العجم اسم جنس واستعملته العرب كذلك فمصروف اتفاقاً ومثاله فيروز ولجام[1] .

٢) الثاني من شروط العجمة يشترط أيضاً فيها أن يكون زائداً على ثلاثة أحرف كإبراهيم لأن الاسم يصير حينئذٍ ثقيلاً ويستثنى من ذلك ما كان زائداً بياء التصغير فإنه يصرف فلو لم يكن زائداً على ذلك لم يمنع لأن خفته حينئذٍ تعارض أحد السببين .

ثالثاً التركيب : المراد به التركيب المزجي وهو جعل اسمين اسماً واحداً منزل ثانيهما منزلة تاء التأنيث فخرج التركيب الإضافي كامرئ القيس وعبدالله ونحوهما لأن الإضافة تجعل غير المنصرف منصرفاً فلا تصلح سبباً لمنع الصرف .

(١) الأول اسم جنس لجوهر معروف كالياقوت والثاني اسم لما يجعل في فم الدابة .

والتركيب الإسنادي (كتأبط شراً[1] وشاب قرناها[2]) لأن الأعلام المشتملة على الإسناد من قبيل المبنيات على الأصح ولهذا يحكي اللفظ على ما كان عليه قبل العلمية والمراد بالتركيب المختوم بغير ويه (كبعلبك) علماً على بلدة مركب من (بعل) وهو صنم و(بك) اسم صاحب هذه البلدة ثم جعلا اسماً واحداً ممنوعاً من الصرف للعلمية والتركيب المزجي و(حضرموت) وهو علم لمحافظة باليمن مركب من (حضروموت) ثم جعلا اسماً واحداً ممنوعاً من الصرف للعلمية والتركيب .

ويكون الإعراب على الجزء الأخير منه وأما الجزء الأول فيفتح آخره إذا لم يكن معتلاً ولا نوناً كالمثالين المذكورين فإن كان آخره معتلاً (كمعد يكرب) أو نوناً (كباذنجانة) فيسكن فيها ولا يمنع التركيب المذكور الصرف إلا مع العلمية لأنه معها لازم فيقوى على منع الصرف .

---

(١) لقب ثابت بن جابر بن سفيان بن عدي بن كعب المضري لقب به لأنه رأته أمه وقد تأبط جفير سهام وأخذ قوساً فقالت له أمه هذا تأبط شراً وانظر بسط الكلام عليه في تاج العروس للمرتضى الزبيدي مجلد ١٠ صـ ١٨٤ .

(٢) أي دؤابتا شعرها لقبت به امرأة لقول الشاعر في بنيها :

كذبتم وبيت الله لا تنكحونها ... بني شاب قرناها تصر وتحلب

أي بني التي شاب قرنا رأسها في الصر والحلب . ا.هـ كواكب للأهدل

رابعاً زيادة الألف والنون زيادتهما لكونهما من حروف الزيادة فيمنعان الاسم من الصرف مع العلمية لتحقق شبهها حينئذٍ بألفي التأنيث من حيث امتناع دخول تاء التأنيث عليها بخلاف ما إذا لم يكن الاسم علماً نحو (سعدان) اسم لنبت و(مرجان) اسم لصغار اللؤلؤ كما في القاموس فإنه لا يمتنع دخول التاء عليه فيقال فيه (سعدانه ومرجانه) والتاء إذا دخلت مؤنثاً أبعدته عن شبه الفعل فينصرف

مثال الذي لا ينصرف للعلمية والألف والنون (مررت بعمران وعثمان) فكل منهما ممنوع من الصرف للعلمية والألف والنون الزائدتان .

خامساً وزن الفعل أي الوزن الذي يكون للفعل الماضي أو المضارع أو الأمر والمراد به أن يكون الاسم على وزن خاص بالفعل بحيث لا يوجد في اللغة العربية اسم على ذلك الوزن إلا منقولاً من الفعل مجرداً عن فاعله وذلك (كشمّر) بتشديد الميم فإنه علم لفرس الحجاج بن يوسف منقول من (شمر يشمر تشميراً) إذا أسرع في المشي ومثله فعـّل بتضعيف العين مختص بالفعل فهو غير منصرف للعلمية ووزن الفعل ومثله (ضرب) بالتخفيف والتشديد بالبناء للمفعول و(انطلق) ونحوه من الأفعال الماضية المبدوءة بهمزة الوصل فإنه إذا سمي بشيء من ذلك كان غير منصرف للعلمية ووزن

الفعل لأن هذا الوزن لا يوجد في غير الفعل ومثله ما كان مبدوءاً بتاء المطاوعة نحو (تقاتل وتصالح) فإنه غير منصرف للعلمية ووزن الفعل أو يكون الاسم في أوله زيادة كزيادة الفعل المضارع أي بأن يكون في أوله حرف من حروف نأيت فإن الفعل أولى بهذه الزيادة من الاسم لأنها في الفعل تدل على معنى وفي الاسم لا تدل على شيء وذلك نحو (أفكل) بفتح الهمزة والكاف وسكون الفاء بينهما وهي الرعدة يقال أخذته الأفكل إذا أصابته رعدة فإن الهمزة فيه لا تدل على معنى وهي في موازنه من الفعل نحو (أذهب) دالة على المتكلم فلذا كان المنفتح بهذه الزيادة من الأفعال أصلاً للمفتتح بها من الأسماء والاسم مع تلك الزيادة مشارك للفعل في وزنه بشرط كون الوزن لازماً باقياً في اللفظ على حالته الأصلية غير مخالف لطريقة الفعل وذلك (كمررت بأحمد) مبدوء بالهمزة ويزيد مبدوء بالياء وهما علمين على شخصين و(تغلب) مبدوء بالتاء علماً على قبيلة و(نرجس)[1] مبدوء بالنون علماً على نبت فكلها ممنوعة من الصرف للعلمية ووزن الفعل .

سادساً العدل هو خروج الاسم أي تحويله عن صيغته الأصلية أي صيغته التي كان ينبغي أن يكون عليها إلى صيغة أخرى

(١) في تشويق الخلان النرجس بكسر النون على الأشهر المختار ويجوز فتحها مع كسر الجيم وهو زهر البصل . ا .هـ .

مع اتحاد المادة والخروج عن الصيغة الأصلية إما أن يكون تحقيقاً بأن يدل دليل غير منع الصرف على خروجه عن صيغته الأصلية إلى صيغة أخرى وذلك في أنواع منها (أُخر) بضم الهمزة وفتح الخاء نحو (مررت بنسوة أخر) فأخر صفة النسوة وهو مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف والمانع له من الصرف علتان فرعيتان هي العدل والصفة . وذلك لأنه جمع لأخرى أنثى أخر بفتح الخاء بمعنى مغاير .

ومنها فعل في التوكيد وهي جمع وبتع وكتع وبصع فإنها ممنوعات من الصرف للعلمية والعدل لأنها معارف بنية الإضافة إلى الضمير المؤكد .

وإما أن يكون تقديراً بأن لم يوجد للعدل دليل بل حمل على ارتكابه والقول به المنع من الصرف بأن وجد الاسم ممنوعاً من الصرف وليس فيه سوى علة واحدة فإنه يقدر فيه العدل وهذا هو العدل التقديري (كعمر) فإنه معدول عن (عامر) خوف الالتباس بالصفة[1] .

---

(١) عامر اسم فاعل صفة فلما قصدوا التسمية به وجعله علماً خافوا التباس العلم بالصفة لكونها صيغة واحدة فعدلوا عنه إلى عمر لما أن صيغة عمر هذه وهي فُعَل بضم الفاء وفتح العين قد كثر فيها العدل التحقيقي (كغدر وفسق) فإنهما معدولان عن (غادر وفاسق) فإن ورد فعل مصروفاً (كأدد) علمنا انه غير معدول لما أنا =

= نرتكب العدل لكوننا نجد الاسم ممنوعاً من الصرف مع وجود علة واحدة فنلجأ إلى العدل ونضمه لتلك العلة حفظاً لما أثبت من قاعدة أن المنع من الصرف إنما يكون بعلتين فرعيتين .

وأد جمع أدّة وهو فعله من الود وأصله ودَه فهمزت الواو المضمومة ونقل بعد الجمع وسمّي به فليس معدولاً ومثل (عمر ، سحر) إذا أريد به سحر ليله بعينه فإنه معدول عن السحر معرّفاً بأل لما أن سحر الممنوع من الصرف نكرة وقد دل على التعيين فحقه أن تدخل عليه أل المفيدة للتعيين لكنهم لم يدخلوها عليه واكتفوا في دلالته على التعيين بكونه معدولاً عما فيه أل أ.هـ عطار على الأزهرية .ومما يمنع للصرف للعلمية والعدل فعال بفتح الفاء علماً لمؤنث (كحذام وقطام في لغة تميم) فإنهم يمنعون صرفه قال سيبويه للعلمية = والعدل عن فاعله وقال المبرد للعلمية والتأنيث المعنوي (كزينب) وأهل الحجاز يبنونه على الكسر .ا.هـ الكواكب للأهدل ومنها (أمس) إذا أريد به اليوم الذي قبل يومك فإن بني تميم يمنعونه أيضاً من الصرف للعلمية والعدل لأنه معدول عن الأمس والحجازيون يبنونه على الكسر مطلقاً أ.هـ كواكب للأهدل .

ومنها موازن فعال بضم الفاء ومفعل بفتح الميم والعين (كأحاد) بضم الهمزة وموحد بفتح أوله وثالثه وثُـناء ومثنى وثلاث ومثلث ورباع ومربع والأربعة مسموعة باتفاق وما زاد عليها إلى العشرة هكذا على الأصح وقول البخاري وأبي عبيدة أن العرب لا تتجاوز الأربعة معترض بأن غيرهما سمع ما لم يسمعا فهذه الألفاظ معدولة عن ألفاظ العدد الأصول من واحد إلى العشرة حال كونها مكررة فأحاد وموحد معدولان عن واحد واحد والدليل على أن أصلها ذلك أن معناها يكرر دون لفظها والأصل فيما إذا كان المعنى مكرراً أن يكون اللفظ أيضاً مكرراً فعلم أن أصلها لفظ مكرر واحد واحد اثنان اثنان وهكذا . ا.هـ أهدل بتصرف .

ثانياً الصفة[1] ضابطها أن يكون الاسم دالاً على ذات مبهمة باعتبار معنى معين هو المقصود (كأحمر) فإنه دال على ذات باعتبار المعنى المقصود منها وهو الحمرة وهي تمنع الصرف مع ثلاثة أشياء

١ـ **الأول** الألف والنون الزائدتين بشرط أن تكون الصفة على وزن (فعلان) بفتح الفاء لا بضمها لأنه من الصفات (كعريان) مؤنثه (عريانة) بدخول التاء فيكون منصرفاً ومكسور الفاء لم يوجد في الصفات ويشترط في (فعلان) أن لا يكون مؤنثه (فعلانة) لتحقق مشابهة الألف والنون لألفي التأنيث حينئذٍ سواء كان مؤنثاً على (فعلى) نحو (سكران فإن مؤنثه سكرى لا سكرانة) أو لم يكن مؤنثاً أصلاً نحو (رحمن) فإنه ممنوع من الصرف للصفة وزيادة الألف والنون وأما (ندمان) فمنصرف بلا خلاف لأن مؤنثه (ندمانة) بالتاء إن كان بمعنى (نديم) من المنادمة في الشراب .

---

(١) شرط الصفة في منع الصرف أن تكون أصلية فيما هي فيه بأن لم تستعمل إلا وصفاً كمثنى وثلاث أو تكون ثابتة له في أصل الوضع سواء كانت باقية فيه (كأفضل وسكران) أم لا (كأدهم وأسود وأبطح وأجرع) فإنها في الأصل صفات لكل ما فيه (دهم أو سواد أو انبطاح وهو الاتساع أو جرع وهو الاستواء) ثم اختصت بالقيد والحية والمكان المتسع والمكان المستوي ذي الرمل الذي لا ينبت شيئاً وغلبت عليها الاسمية فيجب منعها وإن كانت اسماً نظراً إلى أصلها بخلاف ما وضع اسماً وعرضت فيه الوصفية (كرجل أرنب) أي ذليل فيجب صرفه .

٢ـ **الثاني** مع وزن الفعل بشرط أن تكون على وزن (أفعل) غالباً (كأفضل وأبطح وأعمى) أو بوزن (أُفَيْعِل) قليلاً (كأفيضل وأجيمل) مصغران فإنهما بوزن (أبيطر) مضارع (بيطر) ويشترط في (أفعل) ونحوه أن لا يكون مؤنثه بالتاء إما لأنه لا مؤنث له أصلاً (كأكمر) لعظيم الكمرة وهي رأس الذكر و(آدر) لمن بخصيته انتفاخ أو له مؤنث على (فُعلى) بضم أوله نحو (أفضل) فإنه مؤنثه (فُضلى) أو على (فعلاء) بفتح أوله نحو (أحمر) فإنه غير منصرف للصفة ووزن الفعل لأن مؤنثه (حمراء) بهمزة ممدودة وأما نحو (أرمل) فمنصرف خلافاً (للأخفش) لأن مؤنثه يقبل تاء التأنيث فيقال فيه (أرملة) وهي من لا زوج لها وقد تطلق على المحتاجة كما يفيده قول القاموس و(رجل أرمل وامرأة أرملة محتاجة أو مسكينة) .

٣ـ **الثالث** مع العدل : وقد تقدم تعريف العدل ومثال الصفة مع العدل (مثنى وثلاث ورباع وأخر[١])

---

(١) في قوله تعالى ﴿ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ فأخر صفة لأيام وهي معدولة عن آخر بفتح الخاء ومعنى العدل هنا أن القياس كان يقتضي أن توصف أيام بآخر بفتح الهمزة المفرد لكونه (أفعل) تفضيل مجرد عن الإضافة وأل فعدل عن = ذلك ووصف بأخر جمع أخرى فإن قلت إن أخر وقع صفة لأيام ومفرده وهو يوم يوصف بآخر بفتح الخاء لا بأخرى فالجواب أن اليوم لما كان مما لا يعقل أجري مجرى المؤنث فوصف بأخرى ثم وصف جمعه بأخر الذي هو جمعها وإلا فلو كان المفرد آخر لما صح جمعه على أخر فجمعه على أخر دليل على أن المفرد أخرى أ.هـ عطار على الأزهرية .

خاتمة

في ذكر بعض الفوائد والقواعد
والضوابط المتعلقة بالممنوع من الصرف

١ – **فائـــدة** : اصطلح الكوفيون على تسمية المصروف والممنـوع مـن الصرف المجرى وغير المجرى قاله في البسيط أ.هـ نقلاً عـن الأشـباه والنظائر للسيوطي .

٢ – **فائـدة** : جمع كثير من النحاة العلل المانعة من الصرف نظماً من ذلك

١ – ما أنشده الأستاذ أبوبكر بن طاهر رحمه الله في العلل المانعة من الصرف

موانع صرف الاسم عشر فــهاكـها   ملخصة إن كـنت في العلم تحـرص

فـجـمـع وتعـريف وعـدل وعجمة   ووصـف وتأنيث ووزن مخــصص

ومـا زيـــد في عـده وعمران فـانتبه   وعـاشـرهـا التـركيب هذا مـلخـص

٢ - قال الإمام الشاطبي صاحب الشاطبية رحمه الله

دعوا صرف جمع ليس بالفرد أشكلا   وفعلان فُعْلَى ثم ذي الوصف أفعلا

وذو ألف التأنيث والعدل عُدَّهُ   والأعجم في التصريف خص مطولا

وذو العدل والتركيب بالخف والذي   بوزن يخص الفعل أو غالب علا

وما ألف مع نون أُخراه زيدتا   وذو هاء وقف المؤنث أثقلا

٣- قال بهاء الدين ابن النحاس رحمه الله

وزن المركب عجمة تعريفها   عدل ووصف الجمع زد تأنيثا

٤ - قال تاج الدين بن مكتوم رحمه الله

موانع الصرف وزن الفعل تتبعه   عدل ووصف وتأنيث وتمنعه

نون تلت ألفا زيدا ومعرفة   وعجمة ثم تركيب وتجمعه

أي وجمعه

٥ - وقال هو أيضاً رحمه الله

إذا رمت إحصاء الموانع للصرف   فعدل وتعريف مع الوزن والوصف

وجمع وتركيب وتأنيث صيغة   وزائدي فعلان والعجمة الصرف

٣- **قاعدة** : الأصل في الأسماء الصرف ولذا لم يمنع السبب الواحد اتفاقاً ما لم يعتضد بآخر يجذبه عن الأصالة إلى الفرعية

قــال فــي البسيط ونظيره في الشرعيات أن الأصل براءة الذمة فلا يقوى الشاهد على شغل الذمة ما لم يعتضد بآخر ومن فروع ذلك أنه يكفي في عوده إلى الأصل أدنى شبهة لأنه على وفق الدليل ولذا صرف أربع من قولك (مررت بنسوة أربع) مع أن فيه الوصف والوزن اعتباراً لأصل وضعه وهو العدد .

وقال ابن إياز أصل الأسماء الصرف لعلتين

إحداهما أن أصلها الإعراب فينبغي أن تستوفي أنواعه .

والثانية أن امتناع الصرف لا يحصل إلا بسبب زائد والصرف يحصل بغير سبب زائد وما حصل بغير سبب زائد أصل لما حصل بسبب زائد .

فإن قيل لِمَ لم تكن العلة الواحدة مانعة من الصرف ؟

قيل لوجوه

أحدها أن الأصل في الأسماء أن تكون منصـرفة فليس للعلة الواحدة من القوة ما يجذبه عن الأصل وشبهوا ذلك ببراءة الذمة فإنها

لما كانت هي الأصل لم تصر مشتغلة إلاّ بشهادة عدلين وذلك لأن الأصول تراعى ويُحافظ عليها .

الثاني أن الأسماء التي تشبه الأفعال من وجه واحد كثيرة ولو راعينا الوجه الواحد وجعلنا له أثراً كان أكثر الأسماء غير منصرف وحينئذٍ تكثر مخالفة الأصل .

الثالث أن الفعل فرع عن الاسم في الإعراب فلا ينبغي أن يجذب الأصل إلى حيز الفرع إلا سبب قوي .

٤- **فائدة** : قال ابن مكتوم (في تذكرته) أنشد ابن خالويه في (كتاب ليس) :

فما خليت إلا الثلاثة والثنى   ولا قيلت إلاّ قريباً مقالها

وهو حجة ، لأنه أدخل تاء التأنيث على ثلاث المعدول وهو غريب .

٥- **فائـدة** : باب فعلان فَـعْـلَـى سماعي : قال في (البسيط) ، فعلان فعلى كسكران وسكرى وغضبان وغضبى وعطشان وعطشى إنما يعرف بالسماع دون القياس . وقال ابن مالك رحمه الله :

أَجِـزْ فعـلى لفـعـلانـا   إذا استثنيت حُبْـلاَنَـا

ودخنانـا وسـخـنـانـا   وسيـفـانـا وصحيـانا

وصـوجانا وعـلانـــا   وقـشـوانا ومـصـانـا

ومـوتـانـا ونـدمـانـا   واتـبـعـهـن نصرانـا

٦ – فائـدة : ضابط

أنواع العدل

في (شرح المفصل للأندلسي) قال الخوارزمي العدل على أربعة أوجه : عدل في الأعداد نحو أحاد ومثنى وثلاث ، وعدل في الأعلام نحو عمر والقياس عامر ، وعدل من اللام نحو سحر ، وعدل من اللام حكماً نحو أُخر ، وهذا لأن آخر في الأصل أفعل التفضيل ، وهو ضد أول ، ورجل آخر معناه أشد تأخراً في الذكر ، هذا أصله ، ثم أجري مجرى غيره ، ومن شأن أفعل التفضيل أن يتعقب عليه أحد الثلاثة ، وهنا لا مدخل لمن ، لأن أفعل من متى اقترن به من لم يجز تصريفه وهنا قد صرف ، فعلم أنه غير مقترن بمن وأخر لا يضاف ، فلا يقال هن أخر النساء ، فتعين أن يكون معرفاً باللام ، وهو غير معرف لفظاً بل منكر لفظاً ومعـرف معنى وحكماً منزل منزلة اسم بمن ، وإنما التزم حذف (من) لأنه أجري مجرى غير ، وإنما وجب تصريفه لأنه غير مضاف ، وإنما حذف اللام لكونه معلوماً .

٧- قاعدة :

لا عبرة باتفاق الألفاظ ولا باتفاق الأوزان للمنع من الصرف

قال في (البسيط) لا عبرة باتفاق الألفاظ ولا باتفاق الأوزان .

أما الأول : فإسحاق ويعقوب وموسى أسماء الأنبياء غير منصرفة ، وإسحاق مصدر أسحق الضرع إذا ذهب لبنه ، ويعقوب لذكر الحجل ، وموسى لما يلحق به مصروفه ، ومن قال إنما سمي يعقوب لأنه خرج من بطن أمه آخذاً بعقب عيص فهو من موافقة اللفظ وليس بمشتق ، لأن الاشتقاق من العربي يوجب الصرف ، وكذلك إبليس لا ينصرف للمعرفة والعجمة ، ومن زعم أنه مشتق من إبليس إذا يئس فقد غلط ، لأن الاشتقاق من العربي يوجب الصرف وإنما هو من اتفاق الألفاظ .

وأما الثاني : فإن جالوت وطالوت وقارون غير منصرفة ، وجاموس وطاووس وراقود مصروفة لكونها نكرات ولا عبرة باتفاق الوزن .

٨- ضابط :

ما لا ينصرف ضربان

ما لا ينصرف ضربان . ضرب لا ينصرف في نكرة ولا معرفة ، وضرب لا ينصرف في المعرفة فإذا تنكر انصرف ، وقد نظم ذلك الشيخ علم الدين السخاوي فقال :

مساجد مع حبلى وحمراء بعدها ... وسكران يتلوه آحاد وأحمر

فذي ستة لم تنصرف كيف ما أتت ... سواء إذا ما عُرِّفت أو تنكر

وعثمان إبراهيم طلحة زينب ... ومع عمر قل حضرموت يسطر

وأحمد فاعدد سبعة جاء صرفها ... إذا نكرت والباب في ذاك يحصر

٩ – **قاعدة** :

الألف واللام تلحق الأعجمي بالعربي

الأعجمي إذا دخلته الألف واللام التحق بالعربي ، فلو سمي رجل بيهود صرف على كل حال إذا قلنا إنه أعجمي ياؤه من نفس الكلمة ، وإن قلنا إن ياءه زائدة كيقوم لم ينصرف في المعرفة لأنه على وزن يقوم .

١٠ – **قاعدة** :

التعريف يثبت التأنيث والعجمة والتركيب

قال ابن جني في (الخاطريات) التعريف يثبت التأنيث والعجمة والتركيب ، والتنكير يسقط حكم ذلك ، ومن قوة حكم التعريف في منعه الصرف أنك تعتد معه العجمة والتأنيث والتركيب ، ولا تعتد واحداً من ذلك مع عدم التعريف وإن اجتمع فيه سببان أحدهما ما ذكرنا ، ألا ترى أنك تصرف أربعاً وإن كان فيه الوزن والتأنيث ، وباذنجاناً وإن كان فيه التركيب والعجمة ، وحضرموت اسم امرأة إذا نكر وإن كان فيه التركيب والتأنيث ، ولا تصرف شيئاً من ذلك معرفة فهذا يدل على قوة الاعتداد بالتعريف وأنه سبب أقوى من التأنيث والعجمة والتركيب .

١١ - **ضـابـط** :

صرف ما لا ينصرف في الشعر

يجوز للشاعر صرف ما لا ينصرف للضرورة ، لأنه يرده إلى أصله وهو الصرف ، أو يستفيد بذلك زيادة حرف في الوزن .

قال في (البسيط) : ويستثنى ما في آخره ألف التأنيث المقصورة نحو حبلى ودنيا وسكرى ، فإنه لا يجوز له صرفه ، إذ لا يستفيد به فائدة ، لأن التنوين يحذف الألف فيؤدي إلى الإتيان بحرف ساكن وحذف حرف ساكن ، ويستثنى أيضاً أفعل منك عند الكوفيين ، فإنهم لا يجيزون صرفه لملازمته (منك) الدالة على المفاضلة فصار لذلك بمنزلة المضاف ، ومذهب البصريين جـواز صـرفته لاسـتـفـادة زيـادة حـرف ، ووجود من لا يمنع من تنوينه ، كما لم يمنع من تنوين خيراً منه وشراً منه وهما بوزن أفعل في التقدير .

وقال ابن يعيش : جميع ما لا ينصرف يجوز صرفه في الشعر لإتمام القافية وإقامة وزنها بزيادة التنوين وهو من أحـسـن الـضـرورات لأنه ردٌّ إلى الأصل ، ولا خلاف في ذلك إلاّ ما كان في آخره ألف التأنيث المقصورة ، فإنه لا يجوز للضرورة صرفه ، لأنه لا ينتفع بصـرفه لأنه لا يسد ثلمة في البيت من الشعر ، وذلك أنك إذا نونت

مثل حبلى وسكرى حذفت ألف التأنيث لسكونها وسكون التنوين بعدها فم يحصل بذلك انتفاع ، لأنك زدت التنوين وحذفت الألف فما ربحت إلاّ كسر قياس ولم تحظ بفائدة .

وقال ابن هشام في (تذكرته) : قال ابن عصفور في المستدرك على النحاة إنه يستثنى من قولنا ما لا ينصرف إذا اضطر إلى تنوينه صرف – ما فيه ألف التأنيث المقصورة ، وتوجيهه : أنه لا يجوز في الضرورة صرفه بوجه ، لأنك لو فعلته لم تعمل أكثر من أن تحذف حرفاً وتضع آخر مكانه ، ولا ضرورة بك إلى ذلك .

قال ابن هشام : وكنت أقول لا يحتاج النحاة إلى استثناء هذا ، لأن ما فيه ألف التأنيث المقصورة لم يضطر إلى تنوينه على ما قال ، وكلامنا فيما يضطر إلى تنوينه ، ثم حكي لي عن ابن الصائغ أنه رد عليه فيما له على (المقرب) استثناء هذا ، وأنه أفسد تعليله وقال : سلّمنا أنه لا فائدة في إزالة حرف ووضع حرف لكن ثَم أمر آخر ، وهو أن هذا الحرف الذي وضعنا موضع الألف حرف صحيح قابل للحركة فإذا حرك بأن يكسر لالتقاء الساكنين حصل به ما لم يكن قبل ، وهذا أحسن جداً .

١٢- **فائدة** : يجوز صرف غير المنصرف للتناسب أي لتحصل المناسبة بينه وبين المنصرف عند اجتماعهما لأن رعاية المناسبة بين الكلمات أمر مهم عندهم وذلك كقراءة نافع سلاسلاً وقواريراً قواريرا بتنوينهما صرف الثاني منهما لمصاحبته للأول وصرف الأول لأنه آخر الآية فصرف ليوقف عليه بقلب تنوينه ألفاً كما في آخر سائر الآيات وأجاز أبو البقاء في نصب الأول وجهين

أحدهما أن يكون خبراً لكان .

والثاني أن يكون حالاً فكان تامة .

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه

فهرس الكتاب